هجرة الأزمات: دراسة في هجرة الجزائريين نحو فرنسا 1988-1999

Crisis Migration: A Study of Algerian Migration to France 1988-1999

يزيد غزال *
جامعة إبراهيم سلطان شيبوط – الجزائر03 –الجزائر
enghezal@gmail.com

تاريخ الارسال:2022/12/04 تاريخ القبول: 2022/12/20 تاريخ النشر: 2022/12/31

ملخص:

عرفت الجزائر عبر مراحل تاريخها البعض من فترات عدم الاستقرار والتي كانت لها العديد من الانعكاسات السلبية على أفراد المجتمع في مختلف مجالات الحياة، وهو ما دفع بالبعض منهم إلى اتخاذ قرار الهجرة كرد فعل على الظروف غير المناسبة التي ولدتها هذه الأزمات ولعل من أبرز فترات الأزمات التي مرت بها الجزائر هي تلك التي بدأت في أواخر ثمانينات القرن الماضي (أزمة أكتوبر 1988) والتي أدت تبعاتها فيما بعد إلى دخول الجزائر في أزمة سياسية وأمنية استمرت لما يقارب عشرية من الزمن(العشرية السوداء).تهدف هذه المحاولة البحثية إلى دراسة العلاقة بين الأزمات السياسية وتطور ظاهرة الهجرة.

كلمات مفتاحية: الهجرة. هجرة الأزمات. الأزمات السياسية. أزمة أكتوبر 1988.العشرية السوداء.

Abstract:

Throughout its history, Algeria has known periods of instability that had many negative effects on members of society in various areas of life. This is what prompted some of them to take the decision to migrate as a response to the unsuitable conditions created by these crises.one of the most prominent periods of crises that Algeria experienced is the one that began in the late eighties of the last century (the October crisis of 1988) and whose consequences later led to Algeria's entry into a political and security crisis that lasted for nearly a decade (the black decade). This study aims to reveal The relationship between the political crisis that Algeria experienced from 1988 to 1999 and the increase in migration rate.

Keywords: migration. Crisis migration. Political crisis. the October crisis of 1988.the black decade.

*المؤلف المرسل

مقدمة

تتفق معظم التعريفات لمصطلح الهجرة على أنها عبارة عن انتقال للشخص من مكان يعتبر موطنه الأصلي إلى مكان آخر بغرض الاستقرار والعيش بصورة دائمة أو مؤقتة، وترتبط هذه الظاهرة بكون الإنسان يسعى دائما إلى الحصول على ظروف معيشية أفضل وفرص نجاح وتطور أكثر قد لا تكون متاحة في موطنه الأصلي.

وتختلف أنواع الهجرة باختلاف الدوافع التي تجعل الشخص يتخذ قرار الهجرة وباختلاف نوعية المهاجر وكيفية قيامه بهذا الفعل(الهجرة).ولكن ما يهمنا في سياق هذه الدراسة هو الهجرة المرتبطة بحدوث أزمات داخل الوطن الأصلي للمهاجر أو ما يصطلح على تسميته بهجرة الأزمات حيث يكون قرار الهجرة في هذه الحالة ليس نابعا من قناعة شخصية لدى المهاجر وإنما بسبب ضغوط خارجية ولدتها الأزمة التي جعلت من البقاء في أرض الوطن والاستقرار فيه بمثابة مخاطرة تهدد حياة الشخص أو على أقل تقدير تشكل تحديا له على صعيد كسب الرزق والظروف المعيشية.

لقد عانت ولا تزال العديد من دول العالم من أزمات كثيرة ومتعددة الأسباب دفعت بعض مواطنيها للهجرة إلى أماكن أخرى أكثر استقرارا سواء كانت هذه الأزمات بسبب الإنسان(حروب،أزمات اقتصادية...) أو نتيجة لأسباب طبيعية(زلازل، جفاف، فيضانات...)، والجزائر كغيرها من الدول عرفت خلال تاريخها بعض الأزمات على الصعيد السياسي لعل أبرزها أزمتا أكتوبر 1988 والتي كانت بصبغة اقتصادية اجتماعية وكذلك توقيف المسار الانتخابي 1991 وما نجم عنهما فيما بعد من أزمة أمنية ودوامة عنف استمرت لما يقرب من عقد من الزمن عانى الجزائريون خلالها على جميع المستويات.

تهدف هذه الدراسة للإجابة على التساؤل التالي:

ما هو تأثير الأزمات التي عرفتها الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1988الى 1999 على ظاهرة هجرة الجزائريين نحو فرنسا ؟

وقد حاولنا الإجابة على هذا التساؤل من خلال افتراض أن الأزمات التي عرفتها الجزائر في الفترة الممتدة من 1988 إلى 1999 كان لها تأثير على زيادة معدلات هجرة الجزائريين إلى فرنسا.

وقد وقع الاختيار على المهاجرين الجزائريين نحو دولة فرنسا كعينة للدراسة لكون هذه الأخيرة تحتوي على اكبر جالية جزائرية في العالم وكذلك لكونها الوجهة الأكثر قصدا من قبل الجزائريين نظرا للعوامل الجغرافية والتاريخية المعروفة (الاستعمار).

تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج الإحصائي في هذه الدراسة نظرا لملاءمتهما لطبيعة الموضوع التي تتطلب استخدام الأول عند التطرق للجانب المفاهيمي واستخدام الثاني عند التطرق للجزء المتعلق بمعالجة الإحصائيات والبيانات .

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة عناوين رئيسية:

1.العنوان الرئيسي الأول وخصص للجانب المفاهيمي والنظري لكل من الهجرة والأزمات السياسية.

2. العنوان الرئيسي الثاني تم فيه التطرق إلى أهم الأزمات السياسية التي عرفتها الجزائر ما بين 1988 و1999 وهما أزمة أكتوبر 1988 وتوقيف المسار الانتخابي 1991 وما نجم عنه من تبعات عرفت بالعشرية السوداء.

3. العنوان الرئيسي الثالث والذي تم تخصيصه إلى دراسة العلاقة بين الأزمات السياسية وظاهرة الهجرة من خلال استقراء الإحصائيات والبيانات المتحصل عليها.

أولا: الإطار النظري والمفاهيمي للهجرة والأزمات السياسية

1. الإطار المفاهيمي للهجرة

سنحاول من خلال هذا الجزء من الدراسة تحديد أهم المفاهيم والمتعلقة بالهجرة وذلك بغرض تبيان وتوضيح المفاهيم والمصطلحات الأساسية لهذه المحاولة البحثية.

1.1.مفهوم الهجرة

أ. الهجرة لغة:

من الفعل "هجر" والهجر ضد الوصل, المهاجرة من أرض إلى أرض هي ترك الأولى للثانية.

هجر الشيء أو أهجره أي تركه، هجر الرجل هجرا إذا تباعد ونأى.[1]

قال الله تعالى :" ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغما كثيرا وسعة .ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله.و كان الله غفورا رحيما." سورة النساء الآية 100.

وتفسير الآية هو أن من يفارق أرض الشرك وأهلها هربا بدينه منها ومنهم إلى أرض الإسلام وأهلها المؤمنين.[2]

ب. اصطلاحا

تعرف المنظمة العالمية للهجرة الهجرة بأنها: "فعل المغادرة أو الخروج من دولة بهدف الاستقرار في أخرى وتنص القواعد الإنسانية الدولية أن للجميع الأشخاص الحرية في مغادرة أي بلد بما في ذلك البلد الأصلي، وفي حالات محددة فقط يمكن أن تضع الدول قيودا على حرية تنقل الأفراد[3].

استعمل المفكر الجزائري "عبد المالك صياد" مصطلحين لشرح الهجرة هما:

والتي تعني الانتقال من البلد الأصلي نحو بلد أخر." émigration"

"Immigration" والذي يمكن ترجمته إلى الغربة ويعني التواجد والعيش في البلد المستقبل.[4]

إذن فالهجرة حسب صياد تكون دائما من البلد الأصلي نحو بلد الاستقبال ثم تصبح غربة في البلد المستقبل.[5]

تعتبر الهجرة أو الانتقال من مكان إلى مكان حقا أوليا من حقوق الإنسان والذي تعترف به كل المواثيق الدولية والوطنية ولكن بالمقابل قد تحدث حركة الهجرة نتيجة لأسباب خارجية قاهرة وليس لقناعات خاصة بالمهاجر في حد ذاته وهذا ما يطلق عليه مصطلح الهجرة القسرية والتي تعرفها المنظمة العالمية للهجرة بأنها: "مصطلح يستخدم لوصف حركة الهجرة التي يوجد فيها عنصر من عناصر الإكراه بما في ذلك تهديد للحياة أو كسب العيش سواء كانت ناتجة عن أسباب طبيعية أو من صنع الإنسان"[6]

للهجرة العديد من الانواع ولكن سنحاول إعطاء شرح أكبر للهجرة الناجمة عن حدوث أزمات أو ما يعرف بهجرة الأزمات crisis migratio.

هجرة الأزمات:

تتسبب الأزمات السياسية والحروب والكوارث الطبيعية في كثير من الأحيان في تحويل البيئة التي يعيش فيها الناس إلى بيئة خطيرة وغير قابلة للاستقرار فيها حيث يواجهون فيها الكثير من الصعوبات من اجل توفير أساسيات الحياة الكريمة ما يدفع بهم إلى البحث عن بيئة أفضل وأكثر استقرارا حتى توفر لهم الشروط المطلوبة للعيش.

و قد حدد " معهد دراسات الهجرة الدولية " ثلاثة أوجه يتجلى فيها أثر الأزمات الإنسانية على التحرك البشري (الهجرة):[7]

أ. التهجير: يخص فئة الأشخاص الذين يتأثرون بصورة مباشرة بالأزمات أي المتواجدين في خط المواجهة الأول ولهذا يجبرون على الانتقال الفوري من مناطقهم الأصلية إلى مناطق أكثر أمنا وقد يكون هذا

التهجير بصورة مؤقتة إلى غاية استتباب الأمن والاستقرار أو مطولا إذا طال وقت الأزمة أو اثر المهاجر الاستقرار في مكانه الجديد حتى بعد استقرار الوضع في وطنه الأصلي.

ب. التحرك المبني على التوقعات :و يضم الأشخاص الذين يتحركون بسبب توقعهم للتعرض لمخاطر مستقبلية تهدد حياتهم أو سلامتهم الجسدية والصحية أو سبل كسب رزقهم،و في بعض الأحيان تشمل هذه التحركات مجتمعات بأكملها.

ت. نقل الأشخاص العالقين: تضم هذه الفئة الأشخاص المتأثرين مباشرة بالأزمة والمعرضين لمخاطرها والذين لمن يمكنوا من مغادرة أماكنهم نظرا لعدم قدرتهم الجسدية أو المالية أو وجود خطورة أمنية أو لأي سبب أخر ،و بتعبير أخر هم أولئك المتأثرون بالأزمة الراغبون في الهجرة غير القادرين عليها.

يمثل مصطلح "هجرة الأزمات" مصطلحا وصفيا يشير إلى جميع الأشخاص الذين يتحركون بمن فيهم الأشخاص الذين يحتاجون إلى إعادة الانتقال في سياق أزمة معينة،و يعكس هذا المفهوم الواقع التاريخي لهذه الظاهرة والذي يعتبر حركة الهجرة بصفة عامة كاستجابة حتمية لوجود نوع معين من الأزمات.

تركز هجرة الأزمات على التنقلات البشرية المدفوعة بالأزمات هذه الأخير التي تنشأ من عدد متنوع من الأسباب التي تشكل مخاطر كبيرة على الحياة والصحة والسلامة البدنية وموارد كسب الرزق ويمكن إجمال هذه الأسباب فيما يلي:[8]

أ.التدهور البيئي البطيء (الجفاف،التصحر).

ب.الكوارث الطبيعية الكبرى (الزلازل ،الفيضانات).

ج.الأزمات السياسية والحروب وحالات الانفلات الأمني.

د.انتشار الأوبئة والأمراض.

ثانيا: الإطار النظري للأزمات السياسية:

1.مفهوم الأزمة

أ. لغة:

الأزمة هي من الأصل أزم والأزم هو شدة العض بالفم كله.

الأزمة هي الشدة والقحط، السنة المجدبة، أزم عليه الدهر: اشتد قحطه.[9]

ب.اصطلاحا:

يعرفها قاموس أوكسفورد :"هي عبارة عن وقت يتميز بالخطورة الكبيرة والصعوبات وحالة من عدم التأكد أين يجب حل المشكلات المترتبة على هذا الوضع واتخاذ القرارات المهمة الواجب اتخاذها"[10]

2. مفهوم الأزمة السياسية:

تعرف بأنها:" تحول فجائي عن السلوك المعتاد وتعني تداعي سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوء موقف فجائي ينطوي على تهديد مباشر للقيم والمصالح الجوهرية للدولة مما يستلزم معه ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق وفي ظروف عدم التأكد"[11]

تعرف أيضا بأنها: " لحظة خطيرة وحاسمة تعكس عدم التوافق بين نظام المؤسسة السياسية أو العامة وبين الواقع، يمكن أن تتسبب الأزمة السياسية في حدوث مظاهرات أو إضرابات أو تحركات اجتماعية، أعمال شغب، انتفاضة أو حتى ثورة"[12]

وتعرف كذلك بأنها :"خلل يؤثر تأثيرا ماديا على النظام كله ويهدد الافتراضات الرئيسة التي يقوم عليها وتتسم الأزمة غالبا بعنصر المفاجأة وضيق الوقت ونقص في المعلومات بالإضافة إلى عوامل التهديد المادي والبشري")[13]

3. أزمتي أكتوبر 1988 وتوقيف المسار الانتخابي 1992.

أ. أزمة أكتوبر 1988

لم تكن أحداث أكتوبر 1988 وليدة الصدفة بل كانت نتاج تفاعل عوامل كثيرة ومتنوعة على الصعيدين الداخلي والخارجي التي أدت إلى اندلاع هذه الأحداث والتي أثرت في طبيعة وشكل النظام السياسي الجزائري .

يعد دستور فيفري 1989 عامل الاهتزاز في العلاقة التي ظلت تربط الدولة بالمجتمع والعنصر الحاسم الذي أفضى إلى الانقلاب التام على المبادئ الدستورية التي حكمت هذه العلاقة منذ الاستقلال.[14]

عاشت الجزائر نهاية الثمانينات من القرن الماضي أزمة اقتصادية بعد انهيار أسعار النفط الذي يعد أهم مصدر للدخل القومي بشكل أثر على القدرة الشرائية للمواطن وأدى إلى نقمة على نظام الحكم المبني على حكم الحزب الواحد.[15]

لقد أدى الانخفاض الكبير في أسعار النفط إلى تناقص إيرادات الخزينة العمومية ما أدى بدوره إلى أزمة اقتصادية خانقة على جميع المستويات والتي كان تأثيرها الأكبر يقع على الطبقات الهشة في المجتمع فزادت نسبة البطالة وارتفعت مستويات الفقر وزادت الفجوة بين طبقات المجتمع ما جعل الأوضاع بمثابة قنبلة موقوتة سرعان ما انفجرت فيما عرف بأحداث أكتوبر 1988.

كانت من نتائج هذه الأحداث شروع النظام الحاكم في القيام بجملة من الإصلاحات السياسية التي تبلورت في دستور فيفري 1989 والذي يعتبر أول دستور تعددي في الجزائر وكان بمثابة قطيعة مع الدساتير السابقة وصفحة جديدة في الحياة السياسية الجزائرية حيث سمح لأول مرة بإنشاء الأحزاب السياسية (الجمعيات ذات الطابع السياسي) حسب نص المادة 40 من دستور 1989، هذه الإصلاحات توجت بإجراء أول انتخابات تعددية في تاريخ الجزائر وهي الانتخابات البلدية جوان 1990 ثم التشريعية عام 1991 والتي عرفت صعود التيار الإسلامي ممثلا في حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ ولكن لم يكتب لهذا المسار الاستمرار بفعل تدخل الجيش وتوقيف المسار الانتخابي ما أدخل الجزائر في أزمة أمنية خطيرة وهو ما عرف " بالعشرية السوداء" والتي كلفت الجزائر غاليا.

رغم أهمية الإصلاحات التي باشرتها الجزائر إلا أن مسار التحول نحو الديمقراطية ظل مليئا بالعثرات لعل من أبرزها تزامن تلك الإصلاحات مع تصاعد حاد في مستوى العنف مما أدى إلى إضفاء الطابع الأمني لحوالي عقد من الزمن على الحياة السياسية.[16]

ب. توقيف المسار الانتخابي 1991

عرفت مرحلة نهاية الثمانينات في الجزائر أزمة اقتصادية خانقة بسبب الانخفاض العالمي في أسعار النفط حيث انهار سعر برميل النفط في الأسواق العالمية من 27 دولارا إلى أقل من 10 دولارات[17] ما أثر على الوضع الاقتصادي في الجزائر تأثيرا عميقا حيث نجم عن هذه الأزمة تدهور كبير في القدرة الشرائية للمواطن والذي كان يعاني من ارتفاع كبير في أسعار المواد الغذائية الأساسية نظرا لرفع الدولة للدعم الذي كانت تقدمه بتغطية من الخزينة العمومية، إضافة إلى دور العامل الخارجي الذي تمثل في التحولات نحو التعددية والديمقراطية التي عرفتها العديد من مناطق العالم ابتداء من منتصف الثمانينات ومثلت " أحداث أكتوبر 1988 " القطرة التي أفاضت الكأس بتداعياتها.[18]

استهدف الشباب الغاضب كل ما يرمز للدولة لتخلف تلك الأحداث حسب الحصيلة الرسمية 144 قتيلا فيما قالت منظمات حقوقية أن عدد الضحايا وصل إلى 500 قتيل وآلاف الجرحى.[19]

نتيجة لهذه الأحداث ورغبة من النظام السياسي في امتصاص الغضب الشعبي العارم تم الإعلان عن بعض التعديلات الدستورية في 23 فبراير 1989 حيث تم بناءا عليها فتح مجال المشاركة السياسية من خلال السماح بإنشاء الأحزاب السياسية أو ما سماه الدستور بالجمعيات ذات الطابع السياسي وقد مهدت الأحداث السابقة لإجراء أول انتخابات تعددية في تاريخ الجزائر والتي عرفت فوزا مدويا وساحقا لحزب "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" فعلى المستوى المحلي أي المجالس البلدية حصل الحزب على أغلبية 859 مجلسا بلديا من أصل 1541 وعلى 32 مجلسا ولائيا من أصل 48 مجلسا، أما على المستوى الوطني فقد حصل الحزب على 188 مقعدا بنسبة فاقت 47 بالمائة من الأصوات وقد كان الحزب على أعتاب الفوز برئاسة الجمهورية لولا توقيف

المسار الانتخابي في 11 يناير 1992 والذي كان من أثاره دخول الجزائر في أزمة أمنية وسياسية خطيرة استمرت لأكثر من عشرية من الزمن.

وقد كانت نتائج الانتخابات التشريعية 26 ديسمبر 1991 على النحو التالي:

الجدول رقم(01)

نتائج الانتخابات التشريعية 26 ديسمبر 1991

الحزب	عدد الأصوات	عدد المقاعد	النسبة المئوية
الجبهة الإسلامية للإنقاذ	أكثر من 3 ملايين صوت	188	43.72
جبهة القوى الاشتراكية	50 ألف صوت	25	5.81
جبهة التحرير الوطني	مليون و600 ألف صوت	16	3.72

المصدر: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 26/12/1991)

رغم النجاح الباهر الذي حققته الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات البلدية والتشريعية إلا أنها وبسبب نقص خبرتها في مجال العمل السياسي وقلة تجربتها كغيرها من الأحزاب السياسية هذا ما جعلها تخوض معارك وتدخل في صراعات مباشرة مع العديد من التيارات في محاولة لتطبيق نموذجها في الحكم بأقصى سرعة ممكنة وبكل الوسائل المتاحة بطريقة اقتربت من الراديكالية في بعض الأحيان ما سمح للأطراف المناوئة لها باستغلال هذا الوضع لصالحها بتصوير الجبهة الإسلامية للإنقاذ على أنها ستعيد المجتمع الجزائري إلى الوراء وستحد من الحريات الفردية وستفرض الكثير من القيود على أفراد المجتمع (تصويرها على أنها حزب رجعي)،في الجهة المقابلة كانت الأطراف المسيطرة على أجهزة ومفاصل الدولة ترى هذا التيار تهديدا حقيقيا سينهي سيطرتها ويفقدها امتيازاتها التي تتمتع بها منذ الاستقلال وقد نجم عن هذا الصراع استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد وإلغاء نتائج الانتخابات التشريعية (ديسمبر 1991) وتوقيف المسار الانتخابي ثم تم الاستنجاد لاحقا بشخصية ثورية تحظى بإجماع وطني بغاية خلق نوع من الاستقرار في الحياة السياسية وإيجاد حل للأزمة الأمنية الخطيرة التي كانت البلاد تتخبط فيها وقد وجد النظام ضالته في شخصية المجاهد "محمد بوضياف" والذي سرعان ما تم اغتياله في ظروف لا تزال غامضة إلى غاية الآن وهو لم يكمل بعد سنة واحدة في الحكم(عين رئيسا للمجلس الأعلى للدولة في 16 يناير 1992 واغتيل في 29جوان1992.[20]

نجم عن هذه الإجراءات صدامات كبيرة وصراعات أدخلت الجزائر في دوامة من العنف المسلح التي راح ضحيتها ألاف الأبرياء والتي دامت عقدا من الزمن حيث أن أهم ما ميز هذه المرحلة التي كانت تدور فيها الأحداث السابقة هو الأزمة الأمنية الكبيرة التي كانت الجزائر تتخبط فيها على المستوى الداخلي والعزلة الدولية على المستوى الخارجي حيث كبدت الأزمة الأمنية الجزائر خسائر فادحة وقد أكد رئيس اللجنة الاستشارية لحماية وترقية حقوق الإنسان سابقا السيد "فاروق قسنطيني" في تصريح للقناة الإذاعية الأولى أن عدد ضحايا المأساة الوطنية تجاوز 150 ألف قتيل فضلا عن الخسائر المادية التي بلغت 25 مليار دولار.[21]

ثالثا: دراسة لأثر الأزمات التي عرفتها الجزائر(1988-1999)على معدلات تدفق المهاجرين الجزائريين نحو فرنسا من خلال قراءة في الإحصائيات.

1.هجرة الأزمات في الجزائر:

رغم أن ظاهرة هجرة الأزمات هي ظاهرة قديمة قدم الصراعات والأزمات الإنسانية إلا أنها ومن حيث الدراسة لم تأخذ كل حقها ولم يتم ضبط كل المصطلحات المتعلقة بها نظرا لتطور واختلاف صورة النزاعات في الوقت الحالي بشكل يجعل من الصعوبة التحديد الدقيق لمن هم مهاجروا أزمات أو هم مجرد مهاجرين عاديين بالمعنى التقليدي للكلمة والتي تعني انتقال شخص أو مجموعة من الأشخاص من أرضهم الأصلية إلى أرض جديدة بغرض الاستقرار.

تنطوي هجرة الأزمات على نوع من القسر والإكراه لان المهاجر في هذه الحالة لا يكون له الخيرة من أمره فيما يتعلق بالتحرك أو البقاء، فالحركة في هذه الحالة هي انعكاس ورد فعل طبيعي يقوم به الإنسان في سعيه للبقاء نظرا لاستحالة ذلك في بيئته الأصلية التي تقع تحت تأثير الأزمة لان مخاطر هذه البيئة قد تؤدي به إلى فقد حياته أو مورد رزقه وبالتالي فاختيار الشخص لوجهته يتوقف على اعتبارات متعلقة بكسب الرزق أو تحسين الأوضاع المعيشية أو الحفاظ على الحياة.

تاريخيا طالما عرفت الجزائر باستقبالها للمهاجرين ففي أعقاب كل أزمة جراء الكوارث الطبيعية في الصحراء الكبرى اعتاد قاطنو إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على الانتقال إلى شمال الجزائر هربا من الأزمات حيث هناك ما لا يقل عن 260000 أجنبي يعيشون في الجزائر وأكثر من 75 بالمائة منهم لاجئون أو طالبو لجوء ففي إدارة واحدة فقط في تمنراست يوجد قرابة 40 جنسية مختلفة.[22]

أما بالنسبة للهجرة الصادرة عن الجزائر فان اكبر أزمة تعاني منها الجزائر هي الهجرة غير الشرعية حيث تعتبر الجزائر دولة انطلاق بالنسبة للجزائريين وكذلك عبور وصول بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من الدول الإفريقية المجاورة.

في أعقاب ما سمي بالربيع العربي ظهر نموذج جديد في قضايا الهجرة نظرا للانعكاسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها هذه الثورات .و يمكن اعتبار الجزائر أول دولة عرفت الربيع العربي وذلك في أواخر سنوات الثمانينات وكما كان لثورات الربيع العربي أثر كبير على معدلات الهجرة واللجوء فقد كان للأزمات التي عرفتها منذ نهاية الثمانيات أثر كذلك على معدلات الهجرة واللجوء . ولكن هل كان هذا التأثير مشابه لما نراه في حالات الهجرة الحاصلة الآن نتيجة للأزمات التي خلفتها ثورات الربيع العربي على بلدانه. وهذا ما سنحاول معرفته من خلال تحليل الإحصائيات والبيانات التي تم الحصول عليها .

2.دراسة إحصائية لتدفقات المهاجرين الجزائريين نحو فرنسا خلال مرحلة الأزمة (1988-1999)

الجدول رقم (02)

حجم دخول الجزائريين إلى فرنسا (1995.2009)

السنة	النسبة المئوية للدخول إلى فرنسا	الدخول إلى فرنسا	الـــدخول إلـــى دول: م.ت.ت.ا
1995	69.4	8362	12046
1996	60.7	7833	12908
1997	68.3	12221	17888
1998	75.7	16747	22120
1999	60.4	11396	18866
2000	52.7	23446	23547
2001	52.9	15028	28393
2002	65.6	23446	35761
2003	72.3	28548	39487
2004	64.8	27934	43105
2005	64.0	24755	38694

2006	60.9	25412	41706
2007	59.2	23107	39008
2008	58.9	22315	37917
2009	55.5	19961	35953

المصدر: (O.C.D.E)[23]

يعبر الجدول رقم اثنان والصادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) وهي منظمة تم إنشاؤها في 16 أفريل 1948 تضم حاليا 38 دولة تهتم بمجال التنمية من خلال تقديم تحليلات وتوصيات وإحصائيات في مجال السياسة الاقتصادية يقع مقرها بالعاصمة الفرنسية باريس عن عدد ونسبة الجزائريين الذين دخلوا إلى دول المنظمة عموما وإلى فرنسا بشكل خاص ذلك مابين العام 1995 والعام 2009 ويظهر من خلال الإحصائيات التي احتواها الجدول أن عدد الجزائريين الذين دخلوا التراب الفرنسي خلال سنوات فترة الأزمة الأمنية "العشرية السوداء" كان يتراوح ما بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى حيث بلغ سنة 1995 8362 مهاجرا لينخفض في السنة التي تليها إلى 7833 ثم يعاود الارتفاع سنتي 1997 و1998 ثم يعاود الانخفاض سنة 1999.

ورغم أن الجزائر عرفت حالة من الانفراج والتحول نحو الاستقرار السياسي بداية من سنة 1999 إلا أن الملاحظ أن عدد المهاجرين بقي في تزايد ملحوظ ما بين سنتي 2000 إلى غاية 2003 كما أن اكبر فارق بين السنوات المرصودة في الجدول "تصاعديا" كان بين سنتي 2001 و2002 حيث بلغ أكثر من 8000 مهاجر رغم أن هذه الفترة تعتبر نظريا فترة استقرار سياسي، وبالمقابل أقل فارق كان بين سنتي 1995 و1996 حيث بلغ حوالي 1500 مهاجر رغم أن هذه الفترة كانت أوج فترات الأزمة الأمنية.

الشكل رقم (01)

المهاجرون الجزائريون في فرنسا وفي دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

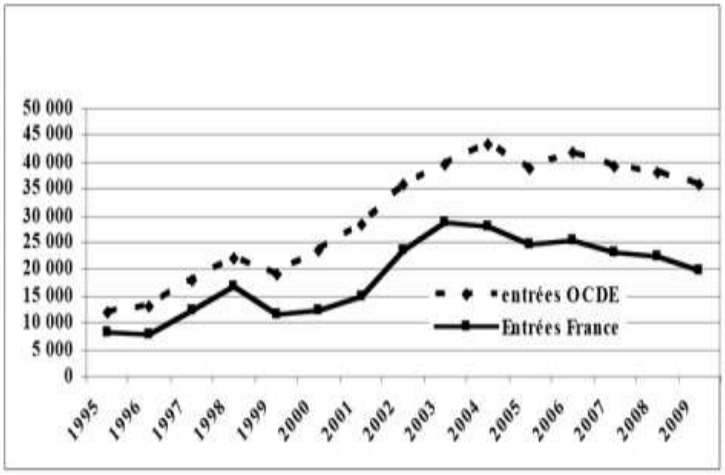

المصدر: [24](O.C.D.E)

يؤكد المخطط البياني في الشكل رقم واحد والصادر عن (OCDE) ما جاء في الجدول رقم اثنين حيث يظهر انخفاض طفيف في معدل الهجرة ما بين 1995 و1996 رغم أنها فترة عدم استقرار سياسي ثم ارتفاع طفيف ما بين 1996 إلى 1999 ليعاود الارتفاع بوتيرة عالية إلى غاية سنة 2003.

الشكل رقم (02)

دخول طالبي اللجوء الجزائريين إلى فرنسا ودول الاتحاد الأوروبي

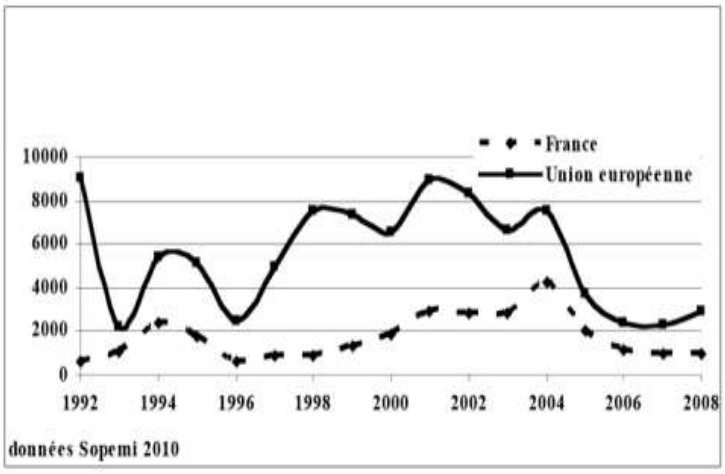

المصدر: [25] (Sopemi)

أما بالنسبة للشكل رقم اثنان والصادر عن (Sopemi) System d'observation permanente des migration والذي تم إنشاؤه سنة 1973 من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فيمثل عدد

طلبات اللجوء المقبولة للجزائريين ما بين 1992 و2008 في كل من فرنسا والاتحاد الأوروبي حيث عرفت ارتفاعا طفيفا ما بين 1992 و1994 من أقل من 1000 طلب إلى أكثر من 2000 بقليل لتعاود الانخفاض إلى نفس العدد الأول "اقل من 1000 " سنة 1996 ثم تعاود الارتفاع مجددا لتبلغ ذروتها بأكثر من 4000 طلب سنة 2004،هذا بالنسبة لفرنسا أما بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي الأخرى فلا نجد اختلاف يذكر حيث كانت اقل نسبة هي تلك المسجلة سنة 1993 بحوالي 2000 طلب مقبول وأعلى ارتفاع بعد ذلك فكان سنة 2001 قاربت 9000 طلب .

الشكل رقم (03)

طلبات الإقامة المقبولة للجزائريين في فرنسا(الدراسة،العمل،اللجوء)

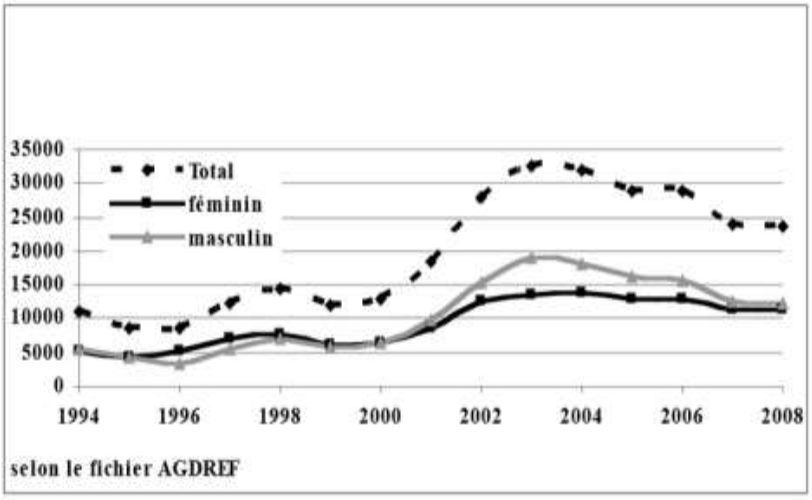

المصدر: (AGDREF) [26]

يمثل الشكل رقم ثلاثة عدد طلبات الإقامة المقبولة وفقا لكل الأسباب"العمل،الدراسة،طلبات اللجوء" والصادر عن Application de gestion des dossiers des ressortissants (AGDREF) etrangers en Franceحيث يشير إلى أن فترة الارتفاع الملموس لطلبات الإقامة في فرنسا كانت فترة استقرار سياسي.

الجدول رقم (03)

عدد المهاجرين في فرنسا حسب الجنسية :2005،1999،1990،1982

السنوات	الجزائر	المغرب	تونس
1982	805116	441 308	190 800
1990	614 207	572 652	206 336
1999	477 482	504 096	154 356
2005	483 000	469 000	146 000

المصدر:Insee, France Migrations

يعرض الجدول رقم ثلاثة والصادر عن المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية وهو معهد وزاري فرنسي العدد الإجمالي للمهاجرين في فرنسا حسب الجنسية وذلك في السنوات التالية:2005،1999،1990،1982 لكل من الجزائر ،المغرب وتونس ونلاحظ إن عدد المهاجرين الجزائريين كان هو الأكبر دائما باستثناء إحصاء سنة 1999 وما يلفت الانتباه في هذا الجدول هو أن عدد الجزائريين المهاجرين ما بين 1990 إلى 1999 وهي فترة الأزمة الأمنية عرف انخفاضا كبيرا من 614207 إلى 477482أي بفارق حوالي 150000 مهاجرا ليعاود الارتفاع فيما بعد حيث بلغ 483000 في إحصاء 2005و هي فترة استقرار سياسي.

الجدول رقم (04)

تدفق الهجرة نحو فرنسا ما بين 2011 و2018

السنة	الجزائر	المغرب	تونس
2011	23 617	23 726	11 944
2012	25 413	23 482	12 237
2013	25 014	24 854	13 449
2014	25 442	25 844	14 131
2015	27 505	26 666	14 089
2016	28 721	27 359	15 291

2017	30 886	29 844	16 340
2018	29 210	31 825	18 761

المصدر : Eurostat ,direction générale de la commission européenne de statistique l'information

أما بالنسبة للجدول رقم أربعة والصادر عن المفوضية الأوروبية للإحصاء والمعلومات فيشير إلى تدفق المهاجرين من كل من الجزائر وتونس والمغرب من 2011 إلى 2018 ورغم أن هذه الفترة ليست مرتبطة بالإطار الزماني للدراسة ولكن تم الاستعانة بها بغرض تتبع وتيرة الهجرة في مرحلة الاستقرار السياسي لمقارنتها بوتيرتها في مرحلة الأزمة وما تم استنتاجه انه حتى في فترة الاستقرار السياسي فان وتيرة الهجرة بقيت تعرف منحنى تصاعدي ولم تتوقف عن الارتفاع حيث بأكثر من 72000 مهاجر ما بين 2011 و2017.

الخاتمة:

كان لحالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي الذين عرفتهما الجزائر ما بين نهاية ثمانينات وتسعينات القرن الماضي انعكاسات سلبية كثيرة على الوضع العام للمجتمع وعلى جميع الأصعدة حيث أثرت تأثيرا مباشرا على المواطنين الجزائريين ومن بين أهم هذه الانعكاسات محاولة البعض منهم الانتقال إلى أماكن أخرى أكثر استقرارا تتوفر فيها الشروط المعيشية الملائمة ،و قد كانت فرنسا من أكثر الوجهات تفضيلا من قبل الجزائريين الذين اجبروا على اتخاذ قرار الهجرة نظرا للعديد من العوامل ومن خلال ما تقدم عرضه من أرقام وإحصائيات يمكننا في هذا الشأن استخلاص النتائج التالية:

1. تلعب الأزمات السياسية بشكل عام دورا رئيسيا في الدفع ببعض الأفراد إلى اتخاذ قرار الهجرة.
2. يختلف تأثير الأزمات السياسية على زيادة نسبة الهجرة باختلاف طبيعة هذه الأزمات وطبيعة المجتمع نفسه.
3. فيما يخص الجزائر كان للأزمة السياسية التي عرفتها من أواخر الثمانينات إلى غاية أواخر تسعينات القرن الماضي أثر على نسبة الهجرة وحجمها ولكنه أثر طفيف وليس ذو دلالة إحصائية.
4. بقيت الجزائر تعاني من ظاهرة الهجرة وبوتيرة متصاعدة حتى في فترات الأمن والاستقرار السياسي.
5. نسبة زيادة ظاهرة الهجرة في فترات الاستقرار السياسي كانت أكبر من نسبتها في فترة الأزمة السياسية .
6. هناك عوامل أخرى لها تأثير على زيادة نسبة الهجرة وهي تبعات ونتائج الأزمات السياسية وما ينجر عنها من مشاكل اقتصادية واجتماعية والتي قد تستمر حتى بعد نهاية الأزمة السياسية في حد ذاتها سواء على

المدى القريب أو المتوسط وهو ما يفسر زيادة نسب الهجرة من الجزائر في المراحل اللاحقة عن فترة الأزمات التي تم دراستها في هذا المقال مقارنة بنسبتها أثناء حدوث الأزمة في حد ذاتها.

الهوامش

[1]ابن منظور محمد، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، ص461.

[2]ابن جرير الطبري محمد، جامع البيان في تفسير القران تفسير الطبري، تحقيق د. بشار عواد معروفود. عصام فارس الحرشاني، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1994، ص94.

[3] International migration Law,Glossary on migration, GenevaSwitzerland,2004,p05.

[4]بلعباس عبد الله، ظاهرة الهجرة عند عبد المالك صياد من السياق التاريخي إلى النموذج السوسيولوجي، مجلة إنسانيات، العدد25، 2013، ص25.

[5] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[6]International migration Law,Glossary on migration, Op.Cit,p06.

[7] سوزان مارتن، سانغولا فيراسنغي، أبي تايلور، ماهي هجرة الأزمات، مجلد الأزمات الإنسانيةوالهجرة، دار روتليدج للنشر ، مارس 2014، ص05.

[8]تقرير الهجرة الدولية 2015، الهجرةوالنزوحوالتنمية في منطقة عربية متغيرة، تقرير صادر عن الأمم المتحدةوالمنظمة الدولية للهجرة، 2015، ص119.

[9]ابن منظور محمد بن مكرم، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، ص74.

[10] Oxford University Press ,oxford learns ductionaries .com, 2021.2021/04/04تم التصفح بتاريخbit.ly/3zNCcHq

[11]Barton Laurence,crisis in orgnanisationmanagingcommunicating in the heat of chaos, South western.USA,1993.p02.

[12] Toupie.org.2021/04/04 تم التصفح بتاريخ bit.ly/3E6x9oc

[13]رجب عبد الحميد، دور القيادة في اتخاذ القرارات خلال الأزمات، مطبعة الإيمان، مصر، ص26.

[14]زياني صالح، الانفتاح السياسي في الجزائرومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية، مجلة دفاتر السياسةوالقانون، جامعة ورقلة، 2011، ص313.

[15] ضياء الدين يوسف، 5 أكتوبر 1988 الربيع الجزائري الذي أجهضه العنف، وكالة الأناضول، 2012، ص02.

[16] زياني صالح، مرجع سابق، ص310.

[17]Hershey Robert Jr, WorryingAnew Over Oil Imports, The New York Times,1989,p23.

[18]زياني صالح، مرجع سابق، ص313.

[19]ضياء الدين يوسف ، مرجع سابق، ص02.

[20]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، اعلان تعيين أعضاء المجلس الأعلى للدولة، 14جانفي 1992، ص81.

[21]امال لوكال، النهار أونلاين، 2010/04/27.

[22]محمد صايب موسيت، جوانب من هجرة الأزمات في الجزائر، نشرة الهجرة القسرية رقم 45، مارس 2014، ص47.

[23]Kateb Kamel, Bilan perspectives des migrations algériennes, Hommes Et Migration, Musée national de l'histoire de l'immigration, France,1289,p06.

[24]Ibid., p08.

[25]Idem.

[26]Idem.